

برشلونة – اللجنة الاستشارية الحكومية GAC: مناقشة ما بعد اجتماع عبر المجتمع حول النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة
الأربعاء، الموافق 24 أكتوبر 2018 – من الساعة 01:30 م حتى الساعة 02:00 م حسب توقيت وسط أوروبا الصيفي
ICANN63 | برشلونة، إسبانيا

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أهلاً بعودتكم جميعاً. لذا، إذا كان بإمكانكم البدء في أخذ مقاعدكم، فسوف نبدأ في بضع دقائق. شكرًا.

وشكرًا لكم على ما أبديتموه من صبر، كما أتقدم بكل بخالص اعتذاري عن البدء متأخرًا. هذا استمرار لمناقشتنا حول النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة وفي ضوء المناقشات التي اختتمت للتو في جلسة مجموعة عمل عبر المجتمع حول النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة. لذا، ربما يمكننا استخدام الجلسة لتلخيص آرائنا كـ GAC في ضوء المناقشات السابقة، ولكن أيضًا في ضوء هذه الجلسة الأخيرة التي انتهت مؤخرًا. لذا هل أعطي الكلمة إلى اثرين أم لورين؟ كاثرين، الميكروفون لك، تفضل.

طاب مساؤكم جميعًا. أدعى كاثرين باور بولست. أنا أحد الرؤساء المشاركين لمجموعة عمل السلامة العامة. من الجيد أن نراكم جميعًا هنا في هذه الجلسة في متابعة لجلسة عبر المجتمع حول النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة. وربما للبدء، أريد أن أشارك أهدافنا لهذه الجلسة.

كاثرين باور-بولست:

إذًا، لدينا نصف ساعة فقط، وما نأمل أن نفعله أولاً هو أن نلخص سريعًا ما حدث للتو في جلسة عبر المجتمع، لنسمع أيضًا انطباعاتكم التي قد ترغبون في مشاركتها حول كيفية تطور مناقشات المجتمع. ومن ثم، في ضوء ذلك، لنقضي بضع دقائق لنلقي نظرة على مناقشات النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة خلال هذا الأسبوع من الاجتماعات، حيث ستكون هذه الجلسة الأخيرة التي نركز فيها على النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة، على إعادة التفكير في مناقشات نموذج الوصول الموحد، عمل EPDP، والمناقشات المختلفة التي جرت مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. ومن ثم على أساس هذا، للنظر قليلاً في الخطوات التالية لـ GAC. فماذا يعني ذلك إذًا؟ على سبيل المثال، لما قد نود قوله في البيان أو كيف قد نرغب في المشاركة في المناقشات المستقبلية.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنتشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

لذا هذه هي النقاط الثلاث التي نأمل أن نغطيها خلال نصف الساعة هذه. وربما في جلسة عبر المجتمع يمكننا بدء المناقشة ببعض الأفكار الخاصة بنا من مشاهدة النقاش. لورين، هل تريد البدء؟

وأردت أيضًا أن أعبر عن شكري الكبير بالطبع، لأعضائنا في مجتمع GAC الأكبر الذين شاركوا في الفريق، كريس لويس إيفانز، كريستينا مونتني، وآشلي هاينمان، الذين كانوا قادرين على إعطاء وجهات نظر كبيرة حول العمل في EPDP، حول اهتمامات إنفاذ القانون والمخاوف بشأن قضايا حماية البيانات. وأعتقد أن الثلاثة قد أضافوا معًا ثلاث وجهات نظر فريدة كانت مهمة جدًا لمناقشتها عبر المجتمع.

لورين كابين:

لذا للبدء، أعتقد أن إحدى النقاط القوية التي ظهرت في المناقشة كانت الحاجة الحقيقية للعمل الفوري والقيادة نحو منتج فعلي من حيث نموذج الوصول الموحد. ولأنه كان هناك بالتأكيد نقاش حول التأثير السلبي المحدد، فإن الانتقال إلى نهج متسق وموحد يتمثل في الاختصاصيين في مجال الأمن السيبراني ومصالح إنفاذ القانون.

كان هناك أيضًا، ما أكد عليه جريج آرون من SSAC - وسمعنا عن هذا بالأمر أيضًا، أن العديد من الأشخاص في الخطوط الأمامية لإنفاذ القانون والأمن السيبراني لا يعرفون حتى كيفية طلب المعلومات المنقحة وأن هناك الكثير من السياسات المختلفة حول كيفية طلب هذه المعلومات. لذا أعتقد أن هذه النقطة كانت مدفوعة حقًا.

بالإضافة إلى ذلك، على ما أسميه الجانب الإيجابي المتفائل، سمعنا من أمناء السجلات والمسجلين أن هناك بعض الأنظمة التي توفر بالفعل هذا الوصول إلى الجمهور، وتطبيق القانون بطريقة موحدة. لقد سمعنا تحديدًا من أمين سجل في المملكة المتحدة كان لديه نظام مخصص لإنفاذ القانون في المملكة المتحدة لتقديم الطلبات، وهي مصادق عليها مسبقًا، ويبدو ذلك وكأنه شيء يمكن أن يكون نموذجًا يمكن للمسجلين أن يتطلعوا إليه وهم يتعاملون مع تطبيق القانون المحلي.

كما سمعنا إحصائية، على الأقل من هذا السجل، أنه في الواقع، أكثر من 96 بالمائة، أعتقد أن الرقم، أكثر من 96 بالمائة من طلبات الوصول ممنوحة بالفعل. لذا، فإن ما يظهر لنا هنا هو أنه ليس فقط هناك حاجة ملحة حقيقية لنموذج الوصول الموحد، ولكن بالتأكيد هناك أمناء سجلات

الآن يقومون بالفعل بذلك، مما يعني أن العمل المجتمعي يجب أن يستمر ويسير نحو النتائج بأسرع ما يمكن.

وليس هناك سبب لاتخاذ وقفة أو تسلسل المناقشات بطريقة ما والعمل على نموذج الوصول الموحد الذي يتم إجراؤه فقط بعد انتهاء عمل عملية تطوير السياسة المعجلة. وكانت هناك حجة مفادها أنه إذا بدأنا بالاتفاق حول محور مشكلات الوصول المعقدة، فسيؤدي ذلك إلى صرف انتباه الناس إلى أن الاعتقاد بأن ما هو مطلوب فعلاً بالنسبة لنا هو العودة بعجلات الزمن إلى الوراء والعودة لفتح وصول WHOIS بالكامل.

لكن المشرف على النقاش أخذ بالفعل نبض الجمهور بسؤاله صراحة، وكان هناك المئات من الناس في الغرفة. إذا لم تكونوا هناك، فقد فاتتكم مناقشة مثيرة للغاية. سأل مدير الجلسة، بروس تومبكين، بشكل مباشر، من في هذا الجمهور يعتقدون أنه يجب علينا العودة إلى الوصول الكامل إلى WHOIS؟ وهل تعرفون كم شخصاً رفعوا أيديهم في تلك الغرفة المليئة بالمئات؟ شخص واحد. بالضبط. لذلك هذا النوع من تبيد الأسطورة أنه بطريقة ما إذا كنا نتعامل مع قضايا الوصول، وهذا هو رمز الرغبة في العودة إلى أيام ما قبل النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة ومحاولة عدم الامتثال للقانون.

لذا فكرت أن اللجنة كانت فعالة للغاية بهذه الطريقة. وبطبيعة الحال، هذا شيء نود تناوله في نصيحة GAC. لقد كان موضوعاً لنصيحة سابقة من GAC في بنما وفي لغة البيان المقترحة، فإننا في الواقع نعيد التأكيد على هذه النصيحة السابقة في قسم البيان الذي يتناول متابعة النصيحة المسبقة.

لذلك أردت أن أؤكد على ذلك كواحدة من النقاط السريعة الرئيسية وربما سأمررها إلى كاثارين للنقاط السريعة الأخرى.

نعم، أعتقد، لورين، لقد غطيت العناوين الرئيسية التي أردت مشاركتها أيضاً. أعتقد أنه ربما للإكمال بشكل وجيز للغاية، أشار كريس لويس إيفانز حتى خلال الجلسة إلى أن هذا التطور المجتمعي نحو الاعتراف بأننا بحاجة إلى تغيير الطريقة التي ننظر بها إلى WHOIS قد حدث بالفعل في فترة قصيرة جداً وبطريقة دراماتيكية. لذا إذا كنت قد طلبت من العام الماضي، فربما كان المنظور في الجمهور مختلفاً تماماً. ولكن الآن وقد تم قبول هذا أننا بحاجة إلى الانتقال إلى

كاثارين باور-بولست:

فهم جديد لنظام WHOIS، أعتقد أن هذا يضعنا في موقف أفضل لإجراء مناقشة بناءة حول هذه القضايا.

ومن خلال ما شاهدته من بعيد واليوم فيما يتعلق بالمناقشات التي جرت على مدار هذا الاجتماع، فإن ما وجدته مشجعاً بشكل شخصي هو أن الكثير منها كان بناءً أكثر بطبيعته من المناقشات التي أجريناها سابقاً. على وجه الخصوص، تبرز هذه الجلسة عبر المجتمع باعتبارها جلسة تركز بشكل خاص على المضي قدماً وليس فقط على تكرار المواقف الراسخة. لذا كان هذا مفيداً للغاية.

وأعتقد أن شيئاً واحداً يبرز حقا هذه المرة هو أن هناك أدلة يتم تقديمها من جميع أنواع المجالات حول تأثير سياسة WHOIS. هناك أدلة يتم تقديمها حول تأثير الموصفات المؤقتة، ولكن الناس يفكرون أيضاً في تأثير أي سياسة مستقبلية بشكل عام، ويعطون ذلك الاعتبار اللازم، والذي نعتقد أنه مفيد للغاية الآن لعملية تطوير السياسة.

وأعتقد أن ما رأيناه اليوم هو أنه حتى بالنسبة لأجزاء المجتمع الذين يفضلون تأجيل مناقشة الوصول، والذي لا تتفق عليه بالضرورة، بالطبع، بصفتنا GAC، حتى مع تلك الأجزاء من المجتمع، يبدو أن هناك إدراكاً بأن هناك مصالح مهمة في السياسة العامة تتطلب توفير الوصول. لذلك هناك اعتراف بأننا بحاجة إلى التحرك في هذه المسألة في نهاية المطاف.

الآن، بالطبع، نعتقد نحن بصفتنا GAC، وأعتقد أن هذا ظهر مرة أخرى اليوم، أنه لا توجد حجج قوية للغاية لإرجاء هذه المناقشة. لأنه على الرغم من أنك تحتاج إلى عملية انعكاس على عناصر البيانات التي سيتم جمعها ولأي غرض، يمكن فصل ذلك عن المناقشة حول شروط الوصول إلى تلك البيانات، لأنه سيتعين توفير الوصول إلى أي بيانات متناسبة ليتم توفير الوصول إليها. وإذا تم استبعاد عنصر بيانات في المجموعة، فسيتم حذفها ولا يلزم مناقشتها. ولكن هذا لا يعني أننا يجب أن نؤجل المناقشة بكاملها حول الوصول.

لذلك أعتقد أن موقف GAC تم تأكيده مرة أخرى اليوم كطريقة مناسبة للتقدم، خصوصاً في ضوء حقيقة أنه كان لدينا وقت قليل للغاية قبل انتهاء الموصفات المؤقتة، وستكون أي عملية في المستقبل تحتاج إلى سرعة كبيرة لتقديمها في الوقت المناسب.

فهذه بالفعل هي نقاطنا السريعة في هذه الجلسة. ونرحب، بالطبع، بالمشاركة من المشاركين الثلاثة أو من الآخرين. وأنا أرى كافوس. نعم، من فضلك، ممثل إيران.

ممثل إيران:

شكرًا لك، كاثرين. شكرًا لك يا لورين. شكرًا لكم جميعًا. نحن، بصفتنا GAC، نعرف ما نريد، لكن علينا إقناع الآخرين بالتعرف على ما نريد. لا أعتقد أننا يمكن أن نتحدث عن أنفسنا فقط. يجب أن ننظر في كيفية سد الفجوة، وفجوة الفهم. وتوجد وجهات نظر مختلفة. أحد الآراء هو أننا نحتاج على الفور، في أقرب وقت ممكن، لأن هناك بعض العيوب أمام الأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون للوصول إلى البيانات.

وقال الآخر إنه نعم، يمكننا القيام بذلك، ولكن وفقًا للمبدأ أو الجدول الزمني في الميثاق، وضعه في الخطوة الأخيرة. ومن ثم يعتقد الناس أننا قد نفعل ذلك بعد مرور عام واحد. بعض الأشخاص الآخرين يقولون أننا قد نقوم بذلك مع فريق مختلف، مع PDP مختلفة. واليوم، سمعت شخصًا واحدًا على الأقل يقول إننا لا نحتاج إلى نموذج وصول موحد. لذلك علينا ملء هذه الفجوة.

ما نعتقده، لأننا لسنا مؤلفين للميثاق، يجب علينا احترام الميثاق، ولكن لا شيء يمنع فريق EPDP من البدء في معالجة نموذج الوصول الموحد فورًا بعد وضع التقرير الأولي للتعليق العام. ف لديهم بعض الوقت. لديهم 45 يومًا. وفي غضون ذلك، يمكن أن ينظروا إلى المسألة. والهدف من ذلك هو أنه في غضون عام واحد، ينبغي الانتهاء من كل شيء. لذلك يتم الاتفاق على المصطلح القياسي لا يتم الاتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء.

ومع ذلك، قد لا يكون من المناسب تأجيلها بعد وبشكل خاص عدم ملاءمتها لتقديمها إلى PDP أخرى وهكذا. وما زال بعض الناس يدفعون إلى ضرورة تنسيق عملية تطوير السياسة حيث لم يتم الاتفاق عليها. لذلك أعتقد أننا نحن بحاجة لتوصيل رسالتنا بطريقة أكثر بناءً وملائمة لفريق EPDP وبغية البدء في تخفيض الفجوة بين الأشخاص.

لا تزال هناك مجتمعات أو أصحاب مصلحة، يدفعون أننا يجب أن نؤجلها قدر الإمكان. وآخرون، ليس لديهم نفس وجهات النظر. ومن ثم يتعين علينا القيام بذلك. لا أعتقد أنه ينبغي لنا أن نقول أن هذا ما نريده. يعلم الجميع أن هذا ما نريده، ولكن يجب أن يكون لدينا نوع من التوازن بين ما يريده الآخرون للوصول إلى نوع من التوازن. ثم بناء على هذا التوازن لدينا إجماع. هذه هي الفكرة، أعتقد، الرسالة. شكرًا.

لورين كابين:

شكراً لك كافوس. وأنا أعلم أن الولايات المتحدة تريد أن نتحدث، ولكنني أريد أن أوضح أيضاً أن الطريقة التي ينعكس بها الوصول في ميثاق EPDP، لها معنى محدد وليس مرادفاً لنموذج الوصول الموحد، والذي يشير بالفعل إلى عملية وإجراء مختلف تماماً.

لذا، أعتقد أنه من المهم إجراء هذا التمييز لأننا عندما نتحدث عن نموذج الوصول الموحد، فإن ذلك يتحدث عن عدد من الأشياء التي تكون خارج عملية EPDP مثل مجموعات المستخدمين، وتحديد نظام الاعتماد لهذه المجموعة، و القواعد لهذه المجموعات، على سبيل المثال فقط. لكن، أشلي، بعد ذلك. لكن نقطتك العامة، بالطبع، هي التي يجب أن نضعها في الاعتبار في نهجنا لكيفية إقناع الناس بأن وجهة نظرنا جديرة بالثقة.

ممثّل الولايات المتحدة الأمريكية:

شكراً. أشلي مع الولايات المتحدة أريد فقط أن أشاهد تفاؤلك كافوس. ويجدر بي القول أنني ليس لدي هذا التفاؤل. أعتقد أن هناك دمج في ميثاق EPDP وفرصة للتحدث عن نماذج الوصول وحتى نموذج الوصول الشامل. ولكن نظراً لأنه ليس سؤالاً متعلقاً بالالتزام وأن المحادثة يجب أن تحدث بعد تغطية الأسئلة الميوبة، ربما أكون متشائماً قليلاً هنا، لكنني لا أرى حتى أن مجموعة EPDP هذه قادرة على بدء المحادثة. وهذا لأنه بينما سيتم إصدار التقرير في نوفمبر، فإن هذا التقرير لن يكون السياسة النهائية التي نقترحها. لا أعتقد أنها ستكون قريبة من ذلك.

لذلك أعتقد أننا ما زلنا ننادي، ربما بطرق بناء أكثر لناخذ نقطة كافوس، أعتقد أننا نحتاج إلى مواصلة الدعوة إلى أن لدينا محادثة متوازنة، إن لم يكن أي شيء آخر، فقط للتأكد من أننا نستطيع البدء في فهم ما نتحدث عنه.

لكنني أؤكد على أننا ربما نحتاج إلى أن نكون أكثر ليونة قليلاً في الخطابية وأكثر بناءة في نبرتنا، ربما لجعل وجهات نظرنا مفهومة بشكل أفضل وربما حتى مقبولة. شكراً.

لورين كابين:

النقاط السريعة الأخرى من جلسة عبر المجتمع، ولا سيما مع التركيز على كيفية تأثير ذلك على كل من محتوى ولغة البيان لدينا في هذه القضية؟

كاثرين باور-بولست:

صحيح، لذا أعتقد أنني أشكركم على تعليقاتكم على تلك الجلسة التي أعتقد أنها قد أعادتنا بالفعل إلى المنظور الأوسع للمناقشات هذا الأسبوع. وهناك بعض النقاط السريعة الرئيسية التي رأيناها هناك، سأطرحها هنا، أولاً وقبل كل شيء، ما مدى فائدة وجود دليل على كل من تأثير التغييرات التي تم تنفيذها بالفعل والتأثير المحتمل للتغييرات المستقبلية. لذا فإن النظر إلى الأمام ومحاولة رؤية ما قد تخلقه السياسة المستقبلية من حيث التأثير على كل من الأطراف المتعاقدة وعلى مستخدمي WHOIS وعلى بقية المجتمع أمر مفيد للغاية وأعتقد أنه شيء رأينا هنا قد يكون تم تطويره بشكل أكبر في اجتماعات ICANN التالية.

مرة أخرى، يبدو أن النعمة كانت بشكل عام أكثر بناءً وتعاونية مما كانت عليه في الاجتماعات الأخيرة. وأعتقد أن ما أصبح أكثر وضوحاً هو أنه ليس بالضرورة - أو أنه أصبح أكثر وضوحاً أن النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة في حد ذاته ليس هو القضية، على الرغم من أن البعض ينظر إليه على هذا النحو. ولكننا نرى أن هذا الرقم يتضاءل، وهو بشكل عام التقدير بأن النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة لا يحظر معالجة البيانات وإنما يتطلب ببساطة أن تكون المعالجة متناسبة مع التداخل مع الحق الأساسي لخصوصية الفرد. وأن معالجة البيانات لا يمكن تنفيذها بشكل متهاك دون أي اعتبار. أعتقد أن معظم الناس قد وصلوا الآن إلى هذا الحد، ونعتقد أن هذه نقطة بداية جيدة جداً لتطوير السياسة الصحيحة. تفضل كافوس.

ممثل إيران:

شكراً لك، كاثرين. ربما لم يكن كلامي واضح. لم أكن أشير إلى ما بعد إصدار التقرير الأولي الذي بدأنا العمل فيه على نموذج وصول موحد. إنها أننا بدأنا العمل على الوصول، لأننا حددنا البيانات التي علينا أن نجعلها، وكيفية معالجة البيانات، وأين وكيف نكشف عن البيانات أو نقل البيانات ثم كشفها، وكيف نخزن البيانات. ثم علينا أن نرى ما هو الوصول إلى كل هذه الأشياء. كنت أشير إلى الوصول بعد الانتهاء من التقرير الأولي. لم أكن أشير إلى نموذج الوصول الموحد. شكراً.

كاثرين باور-بولست: لذا، شكرًا لكم جميعًا على المدخلات المقدمة أيضًا هنا وسوف نقوم الآن باستعادة هذا الأمر ونعكسه على أفضل السبل لإدماج هذه اللغة في البيان والطرق الملائمة لـ GAC لتوضيح موقفها الآن بطريقة بناءة وإيجابية تجاه بقية المجتمع. شكرًا لكم جميعًا على اهتمامكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا لكم كاثرين وشكرًا لورين. إذن، هذا يختم هذه الجلسة حول النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة. وإذا أعطينا بضع دقائق حتى نحصل على البيان، فإن النسخة الحالية من البيان على الشاشة، ومن ثم يمكننا المضي قدما في مناقشة البيان. وفي الوقت الحالي، قد يكون الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل عبر المجتمع CCWG متأخرين قليلاً، لذلك سنعمل على لغة البيان وسوف نتوقف مرة أخرى عندما يأتون.

[نهاية النص المدون]